

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

. @ 217 @

21 - بيان أن تحمل الأخبار على الكيفيات المعروفة من ملح العلم لا من صلبه وكذا استخراج الحديث من طرق كثيرة .

قد بين ذلك الإمام أبو إسحاق الشاطيء رحمه الله تعالى في موافقاته بقوله في أقسام ما كان من ملح العلم :

(الثاني : - تحمل الأخبار والآثار ، على التزام كيفيات لا يلزم مثلها ، ولا يطلب التزامها ، كالأحاديث المسلسلة التي أتى بها على وجه ملتزمة في الزمان المتقدم على غير قصد ، فالزمها المتأخرون بالقصد ، فصار تحملها على ذلك القصد تحرياً له ، بحيث يتعنى في استخراجها ، ويبحث عنها بخصوصها ؛ مع أن ذلك القصد لا ينبني عليه عمل ، وإن صحبها العمل ، لأن تحلفه في أثناء تلك الأسانيد ، لا يقدر في العمل بمقتضى تلك الأحاديث ، كما في حديث : ((الراحمون يرحمهم الرحمن . . .)) فإنهم التزموا فيه أن يكون أول حديث يسمعه التلميذ من شيخه ، فإن سمعه منه بعد ما أخذ عنه ، لم يمنع ذلك الاستفادة بمقتضاه ، وكذا سائرهما . غير أنهم التزموا ذلك على جهة التبرك وتحسين الظن خاصة ، وليس بمطرد في جميع الأحاديث النبوية ، أو أكثرها ، حتى يقال إنه مقصود ، فطلب مثل ذلك من ملح العلم لا من صلبه . .

(والثالث : - التأنيق في استخراج الحديث من طرق كثيرة ، لا على قصد طلب تواتره ، بل على أن يعد أخذ له عن شيوخ كثيرة ، من جهات شتى ، وإن كان راجعاً إلى الآحاد في الصحابة والتابعين أو غيرهم . فالاشتغال بهذا من الملح لا من صلب العلم . خرج أبو عمر بن عبد البر ، عن حمزة بن محمد الكناني قال : خرجت حديثاً واحداً عن النبي من مئتي طريق أو من نحو مئتي طريق ، شك الراوي ، فداخني من ذلك من الفرح غير قليل ، وأعجبت بذلك ؛ فرأيت يحيى بن معين في المنام ، فقلت له : يا أبا زكرياء ! قد خرجت حديثاً